

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

لقد أتتكم آياتنا
المنظورة

العنوان: التحقيق الوافي شرح التتبيه (الجزء الأول)

المؤلف: علي بن أبي بكر الأزرق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الكبير المتعالي المنفرد بديوان الجلال المنزه عن التغيير والغنى والذوات
 المقدس عن الكفا والاضداد والامثال الحمد على كل حال من الاحوال في اشكره
 على خير الانعام والافضل والصلو والسلام على سيدنا محمد المنفق من لبي والصلو وعلى
 ارجاه وذريته وجميع الاصحاب والاولاد واولاده واولادهم واولادهم واولادهم
اما بعد فانه لما كان كتاب التبيين للامام ابي اسحق الشيرازي رحمه الله تعالى
 من الكتب المشهورة ان المباركات النافعات للامام الحارث ان لقبول التام من الخاص والعام
 ورايت نفوس الطلبة لمبادرتهم ما يله وقلوبهم لما احتوى عليه قابله اجبت ان اعلق عليه
 شرحا موجزا موضحا لجميع متايله اسلك بلفظه جميع الاحتضار ومعانيه وقوايه طرب
 الاكثر بعون الله الكريم الغفار واسميه التحقيق الوافي بالابحاح الشافي واحذف منه
 دليل المتسايل وتعليقها الا ما لا بد منه طلبا للتحقيق وحصر المفوائد والتعرض فيه لما صححه
 اديه الزاجون المعتمدون الرفاعي والنووي والفروبي صاحب الحاوي الصغير اتفاقا واختلافا
 او ما افرده بتصحيحه احد المذكورين واذا كان في المسألة خلاف ابد على ما في الكتاب فنفذ
 اذكره وقد لا اذكره وانما ادى غالبا في نقل ما فيه على النسخة للامام محمد بن ابي بكر بن كلوب
 رحمه الله تعالى امين اذ هو المخلص العزيز للرافعي والكفاية لوبن الرقعة ورايد نوادر غيره وارجوا
 ان تم هذا الشرح ان يكون كافيا للمتفهمين وتذكرة للمستهبين وعمدة للمعتمدين اول ذلك
 واعوذ بالله ان يكون سحوا وسال الله تعالى ان يمن بالامة كلها من علي بن ابي طالب ثم بالاهل
 وان يمن ايضا بالامام ما نحن له املون من شرح الحاوي الصغير للفرزدقي وشرح المختصر والمقابل
 للمخارزمي وشرح مهم الكافي للمصنف في فانه على ذلك قدير وبالاجابه جدير ولم ائذ
 لهذا الشرح حتى افرجه من غير مره جماعة من اخوان الموافقين العقها والفاحين فاجبتهم
 اسقا فالهم على بطلونهم واتقانه لهم حتى تظفر بالمعروف والافيد علمت ان الكلام داعية الامام
 ومرة الاقدام والمصنف هدف لسرهم الراسخين والعمراض المناهضين ولكن الواجب على
 العاقل اذا طلع على كتاب مفيد لبعض المصنفين ان يجعل ذلك نوعا من التوفيق فان دمت
 حاجته فقد كفر نعمته وحجته واجبه وهو مستور الى الجهل والحسد والله المستعان
 وعليه التكلان وهو حسبي ونعم الوكيل واياه اسال ان يفرغ هذا الكتاب في الدارين
 وان يكون لي ذخيرة عنده يوم الدين وان يجعله خالفا لوجه الكريم وسببا له خول حياث التعميم
 امين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
قال رحمه تعالى بسم الله الرحمن الرحيم اول السند
 المصنف ثلثة ثمان احبها اشد الكتاب الله تعالى لان في اوله بسم الله الرحمن الرحيم

المسمى

المسمى امتثال لامره صلواته عليه في لانه امر ان تكتب في اواخر المعنى والرسائل الشريفة
 الله الرحمن الرحيم الثالث في بعض رسائل ابان الحديث كل كلام لا يبدأ فيه بسم الله فهو
 اجزم وفي رواية كل امر ذوقا ليدب فيه بسم الله فهو اجزم ومعنى ذي بال اي حال
 به ومعنى قوله اجزم اي قليل البركة وهو حديث حسن حجة الله عند الامم **قول**
 الحمد لله الحمد هو الساع على الله بحمل صفاته والشكر التنا بالقامة وفضيل الحمد الدم وفضيل
 الشكر الكفر اي كفران النعمة والله اعلم **قول** حق حمد اي اكمله
وقول وطوارة على محم خير خلقه الطوارة من اية الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
 ومن الادمي نصرنا ودعا وسمى بئنا محمد كثره حقا له المحمود اي اللهم الله اهله ذلك
 لما علم حقا له المحمود وهو خير الخلاق اجمعين وقيل خير الال انظره وقيل جنت الملائكة
 حيزا من حسن البشر واستدل بقوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الامم كنتم والضحى الاول
 وبه اخذ المصنف تاسيا بعبارة الامام الشافعي رضي الله عنه فانه قال في رسالته وفي
 وهو عليه الطوارة والسلام خير الخلاق اجمعين وما روي في النهي عن تقبيله تناول قال
 النووي في شرحه مسئلة مذهب اصحابنا وغيرهم ان الانبياء افضل من الملائكة **قال** وعلى
 اليه اعلم ان في حقيقته الال مذهب احداهم ابو هاشم وسوا المطلب وهو
 اختيار الشافعي واصحابنا والباقي عنقره واهل بيته وفي شرحه مسلم للنووي اهله وذريته
 ولم يذكر العترة والثالث جميع الامم واختاره الاث هدي وغيره من المحققين هكذا
 قال الامام النووي في الخبر وقال في شرحه مسئلة انه لا يظن وقال في موضع اخر من شرحه
 مثل المختار انهم الاتباع والمعنى واحد والله اعلم وقال بعضهم هم المؤمنون من امته وسئل
 بقوله تعالى اذ خلقوا من نوره من الله العذاب يريد انما نعم قال فيها به التوسمي وهو المختار
قال وصحة قال النووي هي كل مسلمة اه ولو شاعه فهو من اصحابه هذا هو
 الصحيح وقول الحديث وقيل من طالت صحبته واحد عنه ذكره البارزي في المعنى اختصار التسمية
 انتهى وقيل من طالت صحبته واحد عنه ذكره البارزي في المعنى اختصار التسمية
 قال وجمع المشرك بين الال والصحة انما المسمى بجمعها **قول** هذا العلم انه قد اختلف
 في معنى قوله هذا فانه اشارته الى خاصه فقبل معناه انه عقل الاحكام وتدريب الكتاب
 في ذهنه **قال** هذا اشارته الى صورته في ذهنه وقيل ان كل موضع الخطبه مبسوطا الى
 فراغه من تصنيف الكتاب من سطر الخطبه ويكون اشارته الى موجوده حاضر واما الكتاب
 فهو ما خرد من الكتب وهو المجمع يقال تكتب بول فلان اذا جمعا ومنه قيل للكتاب
 بالقول في الكتابه لاحتمال الخروف وتسمى كتابا لجمعة الابواب والمستأيد والخروف
قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح رحمه الله تعالى الكتاب في الاصل عبارة عن الكتابه
 ثم جعل مجازا في المكتوب ثم صار في اصطلاح المصنفين او اكثرهم مخصوصا للمكتوب

خاص يقع كالحسن المستقل الجامع وجعلوا الباب عبارة عن نوع مما اشتمل عليه الكتاب
كما تراهم فعلوا في كتاب الطهارة وابوابه فكتاب الطهارة مجتنب جامع وباب المياه وباب
الدين وغيرهما من انواعه قال مختصر المحقق ما قلنا لفظه وكثرت معانيه **قوله**
في اصول مذهب الشافعي اي في اصول فروع المذهب الطريقي والشافعي منسوب الى جده
شافع وهو ابو عبد الله بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع **قوله** تصور
اي فهم معانيه على كمال وجهه **قوله** تنبه به على اكثر المتباين شقته المصنف
الجاهل بالنام فكان ان التام تنبهه من سنه النور الى اليقظة فكذلك الجاهل اذا قرأ هذا الكتاب
وتصوره تنبهه من حال الجهل الى حال العلم **قوله** واذا نظر فيه المنتهي بعين المنتهي
في الفقه يدرك به جميع الحوادث ايراد اكثر الحوادث والحوادث هي المتباين **قوله**
ان يتبين الله تعالى الى المصنف هذا المثال لقوله تعالى ولا تقولوا لشيء انى فاعل ذلك عبد الان بنا الله
قوله وبه التوفيق اعلم ان التوفيق هو خلق قدرة الطاعة اذا وفق الله سبحانه يستر
عليه قطر الطاعة اللهم وفقنا الطاعتك امين ويعيب التوفيق الخذلان وتعود بابه تعالى منه
والخدلان خلق قدرة المصنوع هذا من باب اصحاب المتكلمين **قوله** وهو حسبي
اي كافي **قوله** ونعم الوكيل اي الحافظ وقيل الموكول اليه تدبير خلقه
وقيل القايم بمصالحه **قوله** واباه اتان ينفع به يروى ان المصنف وضع في هذا
الكتاب الساعية الف مساله ولم ينقل مساله من مستودعه الي غيره حتى ترضى وعلى رقبتي
ودعا الى الله تعالى لمن قرأ هذا الكتاب ان ينفعه الله به **قوله** انه قريب مجيب
اي قريب لمن فقده مجيب لمن دعاه والله اعلم **قوله** انه قريب مجيب

الطهارة الشريفة

انا بد المصنف بكتاب الطهارة دون سائر الكتب
تاسيا لامام الشافعي رضي الله عنه ولست اقبل صاحبا لثمة للشافعي على ذلك بل الحديث الصحيح وهو
قوله صلى الله عليه وآله من ابى الاستلام على حنيفة شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام
الصلاة قيد ايمان بالخلق والخلق لا يدلهما من الطهارة فقدم كتاب الطهارة على غيره وسمى
كتاب الطهارة لجمعة الاحكام الطهارة التي ايراد الشيوخ ان يعقبها فيه والطهارة في اللغة
التطافه وفي اصطلاح الفقهاء رفع الحديث وازالة النجس هذا حقيقة ويطبق ايضا من باب
المجان على الوضوء المجدد والاعستال المستونه والنيمة وغير ذلك وقال الامام النووي الطهارة
رفع الحديث وازالة النجس وما في معناها وهو تجديد الوضوء والاعستال المستونه والنيمة
وغير ذلك وظهر عليه مجد الدين الزكوي بان ما لا يرفع حديثا ولا يزيل نجسا مستونا والنيمة
حديثا ويزيل نجسا قلت والاحود ما قاله النووي في الحديث ان يزيل الطهارة عن فعل ما يرفع
به الصلوة بما اوتى من باب حتى يدخل فيه النيمة فانه طهارة نطق به الحديث وقال الشافعي ودخل فيه

انصا

ايضا طهارة المشتجاضه وتلست البول فانها يستنجى من الصلوة بطهارة نفسها **قال**
بها وانما جمع الماء لاختلاف انواعه فانه منقسم الى طهور وطاهر ونجس ومقتضى الجماعية
استعماله الى ما لا يكره وانما بد في هذا الكتاب لعقول من تعطلوا عن الاستنجاء بطهارة
احدها **قوله** ودعها بالركب لما سئمتها للباب فان فيها ذكر الطهور والساني ان هذه
الديه دليل على وجود الطهارة واختصاصها بالماء واذا كثرت الاحكام جاز تقديم الدليل وقال ابن
الرفعة الامر الثاني ان الشيوخ اقدروا في ذلك بالبرني فانه هكذا **قال** ولا يجوز ان يقع حديث
الى اخر الشرح يجوز رفع الحديث بالماشور الصريح كالحديث والجماعية واصغر كالمورد وغيره
ومعنى قوله لا يجوز اي لا يصح ولا يخل ولا يلائم من عدم الجواز عدم الغنى الى ان الغنى في النور
المقصود لا يخل وان كانت الصلوة صحيحة **قال** ابن الرفعة الجواز في اصطلاح الفقهاء
كما يعظم اذا اضيف الى العفة كان معنى العفة واذا اضيف لافعال كان معنى رفع الجرح
قال وهو ما هي معنى العفة ورفع الجرح اذا امر المرء على اعضاءه بغير الوضوء او غسل لا يرفع وقد
خرج اي عموما ليعنه به ويعلم من قوله بالماء ان النية لا يرفع الحديث وهو الصحيح ولما وجه انه رفته
وانما لم يقل ولا يجوز الطهارة الا بالماء لانه لو قال انتقض عليه بالنيمة فانه طهارة ويجوز غير الماء

وقوله وهو ما نزل من السماء وينقع الارض

المطر والثلج والبرد والناثر من الارض لانه ايضا ما يتخار وما النهار وما الابرار والماء القليل
وهو الله مطر شريفة من غلبان الماء وفيه وجهان صحح النووي في فتاويه جواز الطهارة به وحكي الرافعي
في الشرح الصغير هذا الترخيب عن الروابي **قال** وانما في جميع الاحتمال **قال** المازني
صاحب التبيين وكان النووي لم يقف على الشرح الصغير قلت في كلام المازني طلب
فان النووي قد تعرض لذلك الشرح الصغير في التهذيب والله اعلم **قوله** على ان يصف
كان من اصل الخلفه **الشرح** هذا عنده تفسير لما المطلق وقد وافقه على هذا
التفسير بعضهم واقروه النووي في العمدة عليه فكل من عدوه الماء وملوحته من اصل الخلقه لا كما
قال الخيام الخالي ان ملوحته من ارضه لا يذهب عنهم الى ان المطلق هو ما يقع
عليه اسم ما يلي فيه حفره عن ما الورد وما الخلاف وكحوا هو ما صحح النووي في المحققين
وشرحه المهدب والوشيعا والروضه وقيل به في المنهاج ولم يصحح الرافعي شيئا منها في العمدة
لكن جزم به في المحرر بل قال النووي في شرح المهدب والوشيعا ان الوجه الاول فاستد
فان قدام القليل اذا وقعت فيه نجاسة ولم يغيره باق على اوصاف خلقه ولا يجوز الطهارة
به وكذا المستعمل القليل اذا لم يغيره باق على اوصاف خلقه ولا يجوز الطهارة به على الصحيح
وكذا المنغير بطول المكتحور الطهارة به فلما استدل ان الماء القليل اذا لم يغيره بالنجاسة وكذا

وكذا اخلاف المقومه وغيرها والقبيحة والمجذبة او البضا والسود او في البضا والسود
وجه عن الاصل في وادانك الشريك على المليات فشرط عدم المبرر الماخوذ وفيه الاستدراك
على حطه بضا وسهل للمبرر وبيع **قال** وان حط المالان **الشرح** اي المحقق
الشركه وهذا الحط بشرط المعنى العقد فشرط مقدمه عليه وعلى الاذن في المعنى والاسرطنه وبيع
كفى الحط لعقد العقد في المجلت فان لم يحط الحط في المجلت لم يحط على الوجهين ومال الامام الى حواره
لبن الشركه كوكيل وتوكله وهل بشرط اشترى المالان في القدر وصحها احدى لا بشرط وصحها الاخرى
والنوازي وبصحة في الحاوي المعنى وسرطه الاطراف في الروضه وهو صعب قال الرافعي
في السببه وهو هفوف في رجله لا يملكه المذهب وعلى الوجه الصحيح لو كان بينهما مال
مشترك على الشروع فبشرط العمل خله العقد عقد الزن النقيبين بان يعلم ان المال بينهما
نقبي متلا وحوال اصحاب الروضه وهو الظاهر في الزن لا بشرط وبه حرم في الحاوي الصغير
لكن بشرط ان يمكن معرفته بعد ذلك **قال** وان كان مالها معا الى اخره **الشرح** قد
سبق انه لا يجوز الشركه على القروض فان اراد الشركه عليها فطرقه ان يبيع كل واحد منهما عرض
بعض عرض صاحبه على السوا او على السوا كما اذا باع للملاسل وسواها لتساوي العوضان واختلفا
فاذا فعد ذلك صار مشتركا بينهما على سببه ما وقع عليه العقد وللشركه عليها طرف اخر وهو ان يبيع كل
واحد بعض عرضه من صاحبه فمن في ذمته من سواها او سواها او سواها على حسب ما يقع والله اعلم
ايها لادن ان يعالما العرض يستغنى المالك عن الشئ بما دون كل واحد منهما لاخر في المرفق قال النوازي
في التلث هذا راجع الى المصلحة والمصلحة القروض لا يحسن مسئلة العوضان والادنى المأهول في
نصبت الشركه اما حيث المادونه فمصره فيه صحح انها وقال ابن الرفعه والركبوت يكتفي قوله
ثم باذن كل واحد منهما لاخر في التصرف في عقد ما اشتره لبي عقد الشرا ليعضن الاذن في التصرف
وان نصح عقد الشركه على قولها قلت فمقتضا حكمها هذا ان بشرط الاذن طالبه الى مسئلة القروض
فقط مع ان اذ قد منع عن ابن الرفعه ان مقتضا كلام الشيخ في شركه العوضان عدم اشتراط الاذن بل يكفي العقد
قال ابن الرفعه وقول الشيخ ثم باذن احترمه بما اذا قال ان العقد فانه ان كان مشترطا المطل كما
صرح به الرضوي والبندي وغيرهما وان كان مشترطا فمقتضى حصول العقد عليه فلا يصح ان يبيع في
المنه وادانته الرضوان مشتركين ملكا المصروف فيها بالادنى لا يثبت حكم الشركه في الصما حتى
سببا نقا عقد او مقتضا كلام الجمهور بنبوت الشركه واحكامها مطلقا وهو ما صحح الرافعي والنوازي
وما ذكرناه في العوضان في قوله فما اذا كان مع احد هادراهم والاخر نائب قال ابن الرفعه والعرض
يشكون الزاهو كما لا يدل من المفقود وحكامه البند يبي ومقتضا هذا الكلام الشيخ سهل غير المتلى وكذا
المتلى اذا قلنا لا يجوز عقد الشركه عليه كما قال الحانجلي انها ولما العرض مقتضى الرافعي كما يقول من
العروض **قال** فاحصل من الزن يكون بينهما على قدر المال وما حصل من الحسن ان يكون عليه على قدر المالين
الشرح اي فلا يصح الشركه ولا بشرط معرفة قيمه القرضين على الاصح في الوصية لزوجته من
ربايات النوازي **قال** فان تساوى في المال بشرط التفاوت في الزن الى اخره **الشرح** اذا تساوى

في المال

في المال وبشرط التفاوت في الزن بان كان مال كل منهما الف درهم وبشرط اوجهها للمال في الزن والآخر لثقت
او تفاوتا في المال وبشرط التساوي في الزن كما اذا كان لاجدهما الفان والآخر الف فانه لا يجوز في القرضين
بشرط على خلا ومقتضا العقد فاطله وقيل بطل الشرط وبشرط العقد **الشرح** اي قسم الزن بينهما على قدر المالين
الشرح اي ليس الزن بابع للمال ورجوع كل واحد منهما على الاخر باجره فمقتضى ما اذا اقتصد القرض فان
القامل يرجع باجره غلله ويصح ذلك لغيره فبشرط انهما اذا تساوى في المال وبشرط التفاوت في الزن فان تساوى
في العمل حطت المفاضه وان تفاوتا في العمل وكان عمل احدهما لتساوي ما بين وعمل الاخر تساوي ما بينه فان كان
علم من بشرطه الزيادة اكثر فصنع عمله ما به وحق عمل صاحبه مستوفى فيبقى له بعد المعاصم حشرون وان
كان عمل صاحبه اكثر فعلى رجوته بحسب علم من بشرطه الزيادة وجهان احدهما في الزن وطلبا يرجع لانه دخل
على عدم الاستحقاق والاني يرجع كما لو قسد القرض وبه قطع الشيخ قال النوازي في التلث وقد قال المصنف
بعد هذا في باب المتساقاه اذا تساوى على ذي اليد لا يعمل فبالم بيع المتساقاه وهل يشترط اجرة العوضان
وهذه الشبهة لمثلها وجه الشبه بينهما ان في المتساقاه قد تفرق بالعدل لاجل البيع ما تساوا على حرم من المتساقاه الى
فيه لا عمل فيها فيعلم انه لا يحل له ان يبيع في مال صاحبه من غير عوض فهو ان يكون الشيخ في هذا
على احد الوجهين المذكورين في المتساقاه والله اعلم اعني والقورة البانية اذا اعدوا في الملا بان كان لاجدهما الفان
الفان ومعاوفا في العمل فعمل صاحبه لاكثر من الآخر بان تساوى عمله ما بين وعمل الاخر ما به فمقتضى عمله وتلثه
في مال صاحبه وعمل صاحبه بالثلث فمقتضى العمل الاكثر المتساويين على حد الاقل واحدا الاقل المتساوي
على صاحبه اكثر وقد تفرقا مقتضى المفاضه وان كان عمل صاحبه الاكثر والمعاوون كما صورنا فمقتضى عمله
صاحبه الاقل في ماله وتلثه في مال صاحبه وتلثه في مال شركه صنفى صاحبه الاقل على
صاحبه الاكثر ما به بعد المعاصم ولو تساوى في العمل فمقتضى الاقل المتساويين على حد الاقل الاكثر المتساويين
عليه فمقتضى مفاضه وساقا حاد الاقل المتساويين **قال** واما شركه الدين الى اخره **الشرح** شره شركه
الدين ان يشترى الدلان او المملدان او غيرها مما هو من سوا القرضين او اختلفت على التلثين
بايد انهما لسكون الكسب بينهما منتسا وياو متفاضلا فيبطل ووجه بطلانها بغيره على الله في الزن وهذا
عذر لانه لا يعمل الكسب صاحبه شيئا ام لا واد الكسب متلا فمقتضى فانه الكسب بغيره ان يبيع كل
واحد كالمواظ على منهما فمقتضا احق باجره وان خاط قنبا واحدا فمقتضى الاخره من ماله لا يحسن الشرط
قال واما شركه المفاضه الى اخره **الشرح** شركه المفاضه وهي ان يشركا فيما يكتسبان باموالهما او ابائهما
وان يعم كل واحد منهما ما يملكه الاخر بعصب او بيع فالتبدا وضمان ملا وهي باطله للغير قال النوازي رضي الله عنه لا يعلم
في الدنيا شركه باطله ان لم تكن شركه المفاضه باطله ولا يعلم العوار الا هذا او اقل منه واذا طلعت احد طرف واحد منهما
ربح ماله واحده عمله وصح ما حصل به من غصبه من قسده او ضمان مال لاجتناب كل منهما شيئا قال في الروضه
فلا يستعمل المفاضه وان اراد الشركه العوضان طرقت عليه وهذا المعنى صحيح العقول بالكتابات **قال** واما
شركه الوجوه وهي ان يشركا في ربح ما يشتران احد بوجوههما فبطله **الشرح** قد فسرت شركه
شركه الوجوه بغيره قال الرافعي والنوازي الشريهان يشرك الوضمان عند الناس ايضا في عاقب الزمه الى

٧



نفاية الحظوظ